

تحليل السياسات

الإكراهية الانتقائية القائمة على الموارد
استراتيجية ترامب للهيئة

الإكراهية الانتقائية القائمة على الموارد

استراتيجية ترامب للهيمنة

الفهرس

2	المقدمة:
3	السياسات الأمريكية فترة ولاية ترامب 2025-2026
3	1. السيطرة الإكراهية منخفضة التكلفة على الموارد الاستراتيجية
5	2. إدارة الهيمنة عبر التركيز الإقليمي الانتقائي
6	3. تعزيز القومية الاقتصادية
6	4. تخفيف الأعباء الدولية وتحويل المسؤوليات إلى الحلفاء
7	5. تطهير الإدارة الداخلية
8	أبرز الإجراءات التي اتخذها ترامب منذ توليه الولاية الثانية
9	الخلاصة
10	المصادر والمراجع

المقدمة:

تُعد القدرة على الجمع بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي والسيطرة الاستراتيجية على الموارد العالمية أحد التحديات الجوهرية لأي قوة عظمى، لا سيما في ظل تحولات النظام الدولي وصعود منافسين قادرين على تقليص هامش المناورة. تواجه الولايات المتحدة في هذه المرحلة مشكلة معقدة تتجسد في تراجع قدرتها على تمويل نموذج الهيمنة التقليدي، بينما يتنامى العجز التجاري والمالي، وتراجع مكانة الطبقة الوسطى الأمريكية، ويشعر الجمهور بأن الدور العالمي للولايات المتحدة لم يعد يترجم إلى رخاء داخلي ملموس. بالتوازي، تصاعدت الضغوط الاستراتيجية نتيجة نجاح منافسين دوليين، خصوصاً الصين وروسيا، في ترسيخ مواقع متقدمة في الأسواق الحيوية وسلاسل القيمة العالمية،

ما أضعف قدرة واشنطن على التحكم في الموارد الأساسية التي ترتبط مباشرة بالأمن الصناعي والعسكري والتكنولوجي.

في مواجهة هذه الأزمة المزدوجة، لجأت إدارة ترامب إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي حاولت معالجة المشكلة بطريقة غير مباشرة، عبر إعادة تشكيل نموذج الهيمنة الأمريكية بدلاً من محاولة إصلاح جزئي للأزمات القائمة. فقد تم توظيف أدوات متعددة مثل التحكم في الموارد الحيوية، الهيمنة الطاقوية، القومية الاقتصادية الحمائية¹، الابتزاز السياسي والاقتصادي للحلفاء، وإعادة هيكلة التحالفات، مع ضبط السياسات الداخلية المتعلقة بالتمويل والضرائب والإنفاق الاجتماعي بما يضمن دعم هذا النموذج الجديد للهيمنة. من خلال هذه المقاربة، سعت الإدارة إلى إيجاد حلول لمشكلتين معقدتين وهما تحقيق استقرار داخلي اقتصادي وتحقيق السيطرة الاستراتيجية على الموارد العالمية، مستخدمة مزيجاً من القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية بطريقة براغماتية تقلل التكاليف وتعظم العوائد، وتعيد صياغة العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الخارجي على أسس مصالح مباشرة وملموسة، بدلاً من الالتزامات الطويلة الأمد أو القيم العالمية.

وتهدف هذه الورقة إلى فهم كيفية تصميم السياسات والإجراءات التي اعتمدها إدارة ترامب لمعالجة مشكلتها المعقدة، مع التركيز على الربط بين القرارات الاقتصادية الداخلية والسياسات الخارجية الاستراتيجية، لتقديم رؤية شاملة لطبيعة نموذج الهيمنة الأمريكية في هذه المرحلة، وأدواته المختلفة في مواجهة التحديات المركبة. وقم تم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي كمساعد باحث في عملية تجميع المعلومات من الكتب والدراسات وكذلك تلخيصها.

السياسات الأمريكية فترة ولاية ترامب 2025-2026

1. السيطرة الإكراهية منخفضة التكلفة على الموارد الاستراتيجية

في إطار إعادة تعريف الأمن القومي الأمريكي بوصفه مسألة ترتبط مباشرةً بالتحكم في الموارد الحيوية، أولت إدارة ترامب أهمية متزايدة للمعادن الأرضية النادرة وسلاسل إمدادها، باعتبارها مدخلاً أساسياً للحفاظ على التفوق الصناعي والعسكري، والتكنولوجي، والاقتصادي. وفي هذا السياق، برز اهتمام خاص بجرينلاند، وهي إقليم يتمتع بالحكم الذاتي تحت السيادة الدنماركية، لما تحتزنه من موارد استراتيجية تشمل الكوبالت والنيكل والنحاس والليثيوم، وهي معادن تُعدّ مكونات حيوية في الصناعات الدفاعية الأمريكية المتقدمة، بما في ذلك برامج التسليح عالية التقنية مثل مقاتلة F-35. وقد تجاوز هذا الاهتمام الأطر الدبلوماسية التقليدية، إذ لَوَّح ترامب صراحةً باستخدام القوة العسكرية للاستحواذ على غرينلاند، ووجّه رسالة تحذيرية مباشرةً إلى الدول الحليفة الراضة للمقترح الأمريكي.

وفي 22 كانون الثاني/يناير 2026، استبعد ترامب للمرة الأولى استخدام القوة العسكرية المباشرة للاستحواذ على غرينلاند، لكنه طالب في الوقت نفسه ببدء "مفاوضات فورية" لنقل السيادة إلى الولايات المتحدة. ومن منبر المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، صرّح ترامب قائلاً: "اعتقد الناس أنني سأستخدم القوة. لا أحتاج إلى استخدام القوة. لا أريد استخدام القوة. لن أستخدم القوة. كل ما تطلبه الولايات المتحدة هو مكان اسمه غرينلاند"، واصفاً الجزيرة

¹ وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، ولا سيما آفاق الاقتصاد العالمي والدراسات المتعلقة بـ"التجزئة الجيو-اقتصادية"، لم تعد الحمائية تُعرّف كرسوم جمركية فحسب، بل تحولت نحو تدخل حكومي منظومي يعيد هيكلة التجارة وسلاسل الإنتاج بما يخدم المرونة والأمن والاستقلالية الاستراتيجية، حتى على حساب الكفاءة.

بأنها "قطعة ضخمة من الجليد". وأضاف: "نحن قوة عظمى، أكثر عظمة مما يعتقد الناس. أعتقد أنهم تبينوا ذلك قبل أسبوعين في فنزويلا". كما وجّه رسالة تحذير ضمنية إلى الدول الراضة، مؤكداً أن رفض المطالب الأمريكية لن يمرّ دون كلفة سياسية، بقوله: "يمكنهم أن يقولوا نعم وسنكون ممتنين جداً، ويمكنهم أن يقولوا لا وستذكر ذلك".²

وكشفت مصادر أوروبية، في اليوم نفسه، أن مشروع الاتفاق بين الولايات المتحدة وحلف الناتو بشأن غرينلاند يتضمن أطراً عدة، من بينها تحديث "اتفاقية الدفاع عن غرينلاند" لعام 1951 بين الولايات المتحدة والدنمارك، والتي تتيح لواشنطن إنشاء قواعد عسكرية ومناطق دفاعية في الجزيرة إذا رأى حلف الناتو ضرورة لذلك. كما يشمل المشروع تعزيز النشاط العسكري والأمني في القطب الشمالي، وتوسيع التعاون في مجال المواد الخام، إلى جانب بنود تتعلق بإنشاء منظومة "القبة الذهبية" في غرينلاند لمواجهة ما تصفه واشنطن بـ "النفوذ الخارجي" الروسي والصيني. ووفق هذه المصادر، فإن إتمام الصفقة من شأنه أن يحقق للولايات المتحدة أهدافها الاستراتيجية كاملة في غرينلاند، **بتكلفة منخفضة للغاية، وبطابع شبه دائم**.³

لم يقتصر هذا التوجه على غرينلاند، بل انسحب على مقاربات مشابهة في مناطق أخرى، ففي أوكرانيا، جرى ربط الدعم العسكري والسياسي الأمريكي بإتاحة وصول تفضيلي إلى الموارد المعدنية والطاقوية، بما في ذلك الليثيوم واليورانيوم، فضلاً عن مناقشة الاستحواذ على حصص في منشآت طاقة استراتيجية. كما برز هذا المنطق في العراق وسوريا، حيث جرى تبرير الوجود العسكري الأمريكي، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالحفاظ على السيطرة على حقول النفط ومنع خصوم واشنطن من الاستفادة منها. وبالتوازي، استخدمت الولايات المتحدة أدوات العقوبات والضغط العسكري لمنع دول، وعلى رأسها إيران، من تسويق مواردها الطبيعية في الأسواق العالمية، في إطار تصور استراتيجي يرى في **حرمان الخصوم من الموارد عنصرًا مكملاً للسيطرة عليها**.

أما في حالة فنزويلا، فقد اتخذ هذا المنطق طابعاً أكثر صدامية ووضوحاً، تمثل في اعتبار ناقلات النفط الفنزويلية أصولاً خاضعة للسيطرة الأمريكية، واختطاف الرئيس الفنزويلي وتعيين ترامب نفسه رئيساً للبلاد. **وقد برّر ترامب هذا التوجه صراحة بمنطق التعويض**، إذ قال إن "شركات النفط الأمريكية ستدخل فنزويلا، وهو ترتيب سيعود بالنفع على الفنزويليين ويُعوّض أمريكا، بحيث لا يكلفنا التدخل شيئاً".

وفي هذا السياق، أفادت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير نشرته في 15 كانون الثاني/يناير بأن المستفيدين الرئيسيين من مساعي إدارة ترامب للسيطرة على قطاع النفط الفنزويلي ليسوا شركات الاستخراج، بل شركات التكرير الأمريكية التي أعدت مصافيها منذ عقود لمعالجة النفط الفنزويلي الثقيل. وذكرت الصحيفة أن شركات مثل "فالبرو إنبرجي" و"ماراثون بتروليم" كانت مهياًة لتحقيق الأرباح، إذا تدفق النفط من فنزويلا إلى الولايات المتحدة، لأنها أعدت مصافي النفط لديها منذ عقود لتناسب طبيعة النفط الفنزويلي. وهو ما انعكس فوراً على أسعار أسهمها، التي ارتفعت بنسب ملحوظة عقب اعتقال مادورو وتحقيق أرباح طائلة. إذ ارتفع سعر سهمي شركتي "فالبرو" و"ماراثون بتروليم" بنسبة 10% و6%، وارتفع سعر سهم شركة "بي بي إف إنبرجي" بنسبة 15%. وكشفت الصحيفة أن إدارة ترامب وضعت خطة للسيطرة على صناعة النفط الفنزويلية "إلى أجل غير مسمى"، حيث بدأت بالاستحواذ على ما

² ترامب يعرض "إطار اتفاق" بشأن غرينلاند ويستبعد خيار القوة، الجزيرة، 2026-1-22
³ بتكلفة زهيدة.. هكذا حقق ترامب كل أهدافه بشأن غرينلاند، سكاى نيوز، 2026-1-22

بين 30 و50 مليون برميل من النفط الخاضع للعقوبات ونقله إلى الولايات المتحدة، مع توقعات بانخفاض أسعار الوقود للمستهلك الأمريكي، ولا سيما الديزل ووقود الطائرات.

وبهذا المعنى، لا يمكن فهم هذه السياسات بوصفها إجراءات منفصلة أو ظرفية، بل باعتبارها جزءًا من مقاربة استراتيجية متكاملة تقوم على استخدام القوة والتهديد بوصفهما أدوات تفاوضية، لتحقيق السيطرة على الموارد الحيوية بأدنى كلفة ممكنة، وبطابع طويل الأمد. ويُعاد في هذا الإطار تعريف التدخل الخارجي ليس كعبء على الخزينة الأمريكية، بل كآلية "تعويض" اقتصادي واستراتيجي، تُحوّل من خلالها الموارد الأجنبية إلى رافعة مباشرة للاقتصاد الأمريكي، بما يضمن تمويل الهيمنة واستدامتها من الخارج، بدل تحميل كلفتها للمجتمع الأمريكي.

2. إدارة الهيمنة عبر التركيز الإقليمي الانتقائي

أعدت الولايات المتحدة إحياء وتطبيق "مبدأ مونرو" بصيغة محدثة، بوصفه إطارًا استراتيجيًا لإعادة تنظيم النفوذ الأمريكي في نصف الكرة الغربي. وتهدف هذه الصيغة الجديدة إلى ترسيخ منطقة نفوذ أمريكية شبه حصرية، والحد من التغلغل الصيني والروسي في الفضاء الجيوسياسي، إلى جانب إعادة ترتيب الأولويات الجغرافية للسياسة الخارجية الأمريكية بما يتلاءم مع اعتبارات الأمن القومي والاقتصاد السياسي الداخلي. وقد تجلّى هذا التحول في إعادة إحياء خطاب الهيمنة الصريحة على المستوى الرسمي بعد عقود من تغليفه بلغة الشراكة والتعددية.

وفي هذا الإطار، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في خطاب ألقاه في واشنطن بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر، أن الولايات المتحدة تعتزم إعادة تأكيد هيمنتها في نصف الكرة الغربي، بالتوازي مع تعزيز حضورها العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وفتح المجال أمام إعادة تقييم العلاقة مع أوروبا. وقد جاء هذا الإعلان ضمن وثيقة استراتيجية أوسع تسعى إلى إعادة تعريف دور الولايات المتحدة في النظام الدولي، عبر الانتقال من نموذج الهيمنة العالمية المفتوحة إلى نموذج أكثر انتقائية يركز على فضاءات جغرافية ذات أولوية مباشرة.

لم تقتصر هذه المقاربة على المستوى الخطابي، بل اقترنت بإجراءات عملية هدفت إلى إعادة فرض الإرادة الأمريكية في محيطها الجغرافي المباشر. فقد شكّلت السياسات المتبعة تجاه فنزويلا إلى جانب التلويح باستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر تجاه كوبا، كولومبيا، المكسيك وغيرها جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة تأكيد السيطرة السياسية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة. كما هدفت هذه الإجراءات إلى توجيه رسالة ردع مزدوجة، داخليًا إلى دول الإقليم، وخارجيًا إلى القوى الدولية المنافسة، مفادها أن نصف الكرة الغربي لا يزال يُنظر إليه في الاستراتيجية الأمريكية بوصفه مجال نفوذ حيوي لا يُسمح بتقاسمه. وتندرج هذه المقاربة ضمن عملية إعادة هندسة أوسع للهيمنة، تقوم على تقليص الالتزامات العالمية المكلفة، وإعادة تركيز أدوات القوة في فضاءات جغرافية ذات عائد استراتيجي مرتفع، وعلى رأسها نصف الكرة الغربي. فبدل الاستمرار في إدارة هيمنة عالمية واسعة النطاق تركز على شبكات تحالفات ممتدة والتزامات أمنية مفتوحة زمنيًا وماليًا، تسعى الإدارة الأمريكية إلى نمط أكثر براغماتية وانتقائية، يدمج بين السيطرة الجيو-اقتصادية، واستخدام أدوات الضغط المالي والتجاري، وتوظيف التفوق العسكري بصورة محدودة، ولكن حاسمة.

وبالتالي، لا يمثل إحياء مبدأ مونرو مجرد عودة إلى عقيدة تاريخية، بل يشكّل أداة تشغيلية ضمن تصور استراتيجي أوسع يقوم على مبدأ تركيز القوة بدل تشتيتها، واستخدام التهديد والقوة المحدودة كوسيلة لإعادة ترسيم خطوط النفوذ بأدنى كلفة ممكنة، مع تحويل الهيمنة الإقليمية إلى رافعة لتعويض التراجع النسبي في القدرة على الهيمنة

العالمية. وبهذا، تصبح السيطرة الإقليمية ليس هدفًا بحد ذاتها، بل شرطًا بنيويًا لاستدامة النفوذ الأمريكي، وربط الهيمنة الخارجية مباشرة بمتطلبات الصمود الاقتصادي والأمني في الداخل الأمريكي، ضمن نموذج يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من النفوذ بأقل قدر من الالتزامات طويلة الأمد.

3. تعزيز القومية الاقتصادية

في إطار النموذج الجديد للهيمنة الأمريكية، ركزت إدارة ترامب على إعادة بناء القوة الاقتصادية الداخلية وتحسين الصناعات الوطنية، من خلال اعتماد سياسات حماية تجارية صارمة تهدف إلى ضمان السيطرة على الموارد الحيوية وهيئة الأرضية للنموذج الصناعي-الاستراتيجي المستدام. شملت الإجراءات فرض رسوم جمركية عالية على الشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك 35% على السلع الكندية، ورسوم متدرجة بين 15-20% على شركاء آخرين، إضافة إلى فرض رسوم على النحاس في دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وفرض تعريفات تتراوح بين 10 و25% على صادرات عدد من الدول الأوروبية بدءًا من 1 فبراير/يونيو 2026، وفرض رسوم جمركية على النيبذ الفرنسي والشامبانيا بنسبة 200%، كما وضرائب عقابية بنسبة 25% على أي دولة تتعامل تجاريًا مع إيران. وترافق ذلك مع ربط السياسات الاقتصادية بمطالب سياسية، وفرض شروط استراتيجية مقابل الدعم العسكري، كما في أوكرانيا، حيث أتاح الاتفاق المبرم في أبريل 2026، وصولاً أولويًا إلى 57 نوعًا من الموارد المعدنية والطاقة، بما في ذلك النفط، الغاز، التيتانيوم، الليثيوم والمعادن الأرضية النادرة، إضافة إلى إمكانية الاستحواذ على حصص في منشآت الطاقة النووية مثل زابوريجيا. كما شملت هذه المقاربة استثمارات استثنائية لتوسيع عمليات التنقيب في بحر الشمال عن النفط لدى الحلفاء مثل المملكة المتحدة، مع توجيه انتقادات حادة لما اعتبره ترامب "الخدعة الخضراء" في الطاقة المتجددة.

ومن النتائج السياسية البارزة لهذه الاستراتيجية، كما يوضح تقرير CSIS 2025 حول القومية الاقتصادية في السياسة الأمريكية، أنها تعزز قدرة واشنطن على ربط المصالح الاقتصادية بالسياسة الخارجية، إذ أصبح الدعم العسكري والاقتصادي مرتبطًا مباشرة بتوفير وصول تفضيلي إلى الموارد، واستغلال النفوذ المالي والتجاري لتعزيز مصالح الولايات المتحدة في أوروبا، آسيا، وأفريقيا. كما تؤدي إلى الضغط بشكل مباشر على المنافسين لتعديل سياساتهم الاقتصادية والبيئية، كما ظهر في الانتقادات الأمريكية للسياسات الأوروبية للطاقة النظيفة، وفي الحث على زيادة الإنتاج النفطي لدى الحلفاء.

لا يُنظر إلى القومية الاقتصادية بوصفها هدفًا اقتصاديًا محضًا، بل كأداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الأمريكي، وتقليل الاعتماد على الأسواق والموارد الأجنبية، وتحويل السيطرة على الموارد إلى رافعة مستدامة للهيمنة الأمريكية داخليًا وخارجيًا، مع تحقيق الأمان الصناعي والقدرة على المناورة الاستراتيجية بأقل تكلفة ممكنة.

4. تخفيف الأعباء الدولية وتحويل المسؤوليات إلى الحلفاء

اتبعت الإدارة الأمريكية سياسة انتقائية في الالتزامات الدولية تهدف إلى تخفيف الأعباء المباشرة عن الخزينة الأمريكية، مع تحويل جزء كبير منها إلى الحلفاء والشركاء الاستراتيجيين. وقد تجلّى ذلك في انسحاب الولايات المتحدة من مجموعة واسعة من المؤسسات والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، اتفاقية باريس للمناخ، مجلس حقوق الإنسان، اليونسكو، الأونروا، وما مجموعه 66 منظمة أخرى خلال كانون الثاني/يناير 2026، في خطوة تعكس تحولًا من الالتزام الشامل نحو إدارة انتقائية للهيمنة. تعكس هذه الإجراءات إدراك الإدارة بأن المشاركة في "السلع العامة" الدولية لم تعد فعالة من منظور تحقيق الهيمنة الاقتصادية والجيوسياسية، وأن الاستمرار في التمويل

المباشر للالتزامات العالمية لا يضمن بالضرورة النفوذ الاستراتيجي المطلوب، بل يثقل كاهل الميزانية الأمريكية دون عائد ملموس.

بالتوازي، تم تفعيل آليات ضغط متعددة على الحلفاء لدفعهم نحو تحمّل أعباء دفاعية واستراتيجية أكبر، بما يعكس مبدأ نقل تكاليف الهيمنة دون فقدان السيطرة على أدوات النفوذ. فقد فرضت الإدارة على دول الناتو التزامًا بزيادة الإنفاق الدفاعي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما شجعت حلفاء في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية على ضخ استثمارات ضخمة لدعم الاستراتيجية الأمريكية. علاوة على ذلك، تم ربط الدعم العسكري الخارجي بمصالح مباشرة محددة، كما في تمويل الولايات المتحدة للحرب في أوكرانيا مقابل منح واشنطن وصولاً تفضيلياً إلى الموارد المعدنية والطاقة، ما يعكس التحوّل المنهجي في هندسة النفوذ: إذ لم تعد المساعدات تُقدم كأداة عامة للدعم الدولي، بل كأداة تفاوضية للاستحواذ على المكاسب الاقتصادية والجيوسياسية.

هذا النهج أتاح للإدارة الأمريكية تحقيق عدة نتائج استراتيجية ملموسة:

- أولاً، تقليل الاعتماد المباشر على ميزانية الخزينة الأمريكية لتعزيز النفوذ، ما يحافظ على موارد الدولة ويحد من الانتقادات الداخلية للإنفاق العسكري والخارجي.
 - ثانياً، خلق هياكل ضغط واستفادة متبادلة مع الحلفاء، بحيث تصبح الالتزامات الدفاعية والاستثمارات الاقتصادية أدوات لإعادة توزيع تكاليف الهيمنة العالمية، مع الحفاظ على التفوق العسكري والاقتصادي الأمريكي.
 - ثالثاً، إعادة تعريف دور المؤسسات الدولية والشراكات التقليدية: لم تعد هذه الهيئات ملزمة بالوظائف التقليدية فحسب، بل أصبحت أدوات تفاوضية قابلة للتعديل أو الاستبعاد حسب مصالح واشنطن الاستراتيجية، ما يعزز القدرة على تحقيق الأهداف الجيوسياسية والاقتصاد السياسي الدولي بمرونة أكبر.
- من الناحية العملية، مكّنت هذه السياسات الولايات المتحدة من الحفاظ على قدرة الردع والموقع التفاوضي في النزاعات الدولية، وهو ما يعكس استراتيجية طويلة الأمد للحفاظ على استدامة الهيمنة الأمريكية دون الانخراط في التزامات عالمية مفرطة.

5. تطهير الإدارة الداخلية

تبنت الإدارة الأمريكية سياسات جديدة لإعادة هيكلة الإدارة الداخلية للدولة، تركّزت على الجمع بين زيادة القوة العسكرية والأمنية، وتخفيف الأعباء المالية المباشرة على الخزينة من خلال تقليص الإنفاق الاجتماعي والضغط الاقتصادي المباشر على الطبقة الوسطى. شملت الإجراءات رفع الضرائب غير المباشرة، تقليص برامج التأمين الصحي، وتقليص التمويل للبرامج التعليمية، الإسكان المدعوم، وبرامج الغذاء، وهو ما يعكس توجهاً نحو إعادة توجيه الموارد المالية لدعم أهداف استراتيجية مباشرة. بالتوازي، نفذت الإدارة خطة Schedule F التي سمحت بتحويل آلاف الموظفين الفيدراليين من وظائف محمية إلى وظائف سياسية قابلة للفصل، ما يعزز القدرة على توجيه البيروقراطية لتحقيق أهداف الحكومة الانتخابية والاستراتيجية، ويتيح إعادة توزيع السلطة الإدارية بما يتوافق مع أولويات الهيمنة الأمريكية الداخلية والخارجية.

على صعيد الصناعة والاقتصاد، تم فرض سياسات تحفيزية وإكراهية لإعادة الصناعات الثقيلة مثل النفط والفحم والصلب إلى الداخل الأمريكي، مع تقليل القيود البيئية المرتبطة بها، لكن دون وضع ضمانات إضافية لحقوق العمال

أو الأجور. هذا التوجه يعكس منطقيًا مزدوجًا يجمع بين تعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية، وضمان السيطرة على سلاسل الإمداد الاستراتيجية، مع المحافظة على مرونة في توجيه الموارد الاقتصادية لتلبية الأهداف العسكرية والاستراتيجية.

من الناحية الاستراتيجية، تتيح هذه المقاربة تحقيق تكامل بين القوة العسكرية، التدخل الاقتصادي، والقدرة الإدارية المباشرة، بحيث يتحول التدخل الخارجي إلى رافعة لدعم الاقتصاد الداخلي واستدامة النفوذ الأمريكي عالميًا. وتعكس هذه المقاربة رؤية براغماتية للسياسة الأمريكية تقوم على الفاعلية مقابل التكلفة، بدل الاعتماد على الالتزامات التقليدية أو القيم العالمية.

أبرز الإجراءات التي اتخذها ترامب منذ توليه الولاية الثانية

1- الهيمنة الإقليمية واستراتيجية القوة

- أ- محاولة السيطرة على غرينلاند.
- ب- السعي للسيطرة على فنزويلا، بما في ذلك ناقلات النفط، واعتبارها أصولًا أمريكية، مع ربط التدخل العسكري بالسيطرة على الموارد.
- ت- تأكيد مبدأ مونرو لإعادة تشكيل الهيمنة الأمريكية في نصف الكرة الغربي وبناء منطقة خاضعة للسيطرة الأمريكية حصريًا.
- ث- ربط وجود القوات الأمريكية في الخارج بالسيطرة على حقول النفط، مثل العراق وأوكرانيا، مع الاستيلاء على الموارد كتعويض عن تكاليف الحروب.
- ج- منع الدول، خصوصًا إيران، من بيع مواردها باستخدام العقوبات والتهديدات العسكرية.

2- السياسة الاقتصادية والمالية

- أ- تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال دعم الصناعات الثقيلة والموارد الحيوية، مع تقليل القيود البيئية والبيروقراطية.
- ب- فرض تعريفات جمركية على الشركاء التجاريين، بما في ذلك رفع التعريفات على سلع أوروبية من 10% إلى 25%، وفرض رسوم على كندا وأوروبا تصل إلى 35%، وربطها بالقضايا السياسية.
- ت- التفاوض على اتفاقيات المعادن الحيوية وتحديد حد أدنى للأسعار.
- ث- تسريع التعديين المحلي وتعزيز ريادة الولايات المتحدة في المياه الدولية.
- ج- حث الحلفاء على زيادة استخدام الوقود الأحفوري، وانتقاد الدول التي تحد من التنقيب عن النفط ("الخدعة الخضراء").
- ح- خفض ضرائب الشركات والأثرياء، ورفع الرسوم على الطبقة الوسطى.

3- السياسة الدولية والتحالفات

- أ- انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية، اتفاقية باريس، مجلس حقوق الإنسان، اليونسكو، وقطع التمويل عن الأونروا.
- ب- انسحاب من 66 منظمة دولية "لم تعد تصب في مصلحة البلاد" (كانون الثاني 2026).

ت- مطالبة حلفاء الناتو بزيادة الإنفاق الدفاعي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي ودفع استثمارات ضخمة لدعم الولايات المتحدة.

ث- عزل أوروبا عن روسيا وإرسال أسلحتها إلى أوكرانيا.

ج- جمع ترامب عن تعهدات استثمارية مشتركة تُقدَّر بنحو 3.2 تريليون دولار، وقد تصل إلى 3.6 تريليون دولار خلال السنوات المقبلة من السعودية والامارات وقطر خلال جولته للدول الخليجية في أيار 2025.

4- الإدارة الداخلية والبيروقراطية

أ- صرف وفصل موظفين فيدراليين لتقليص البيروقراطية.

ب- إلغاء وكالة التنمية الأمريكية (USAID) للتركيز على العلاقات التجارية بدلاً من دعم التغيرات الاجتماعية والديمقراطية.

ت- تشديد الهجرة وتوسيع عمليات الترحيل.

5- الإجراءات المتعلقة بالموارد والطاقة

أ- فرض سياسات استحواذ على الطاقة والمعادن الأجنبية، بما في ذلك النفط والفحم والصلب، وربط الدعم العسكري بالوصول إلى الموارد.

ب- محاولة الاستحواذ على منشآت الطاقة الأوكرانية، بما فيها المحطات النووية، مقابل استمرار الدعم العسكري.

ت- فرض رسوم جمركية على النبيذ الفرنسي والشامبانيا، والدول المتعاملة تجارياً مع إيران.

ث- مطالبة أوكرانيا بتقديم "المعادن النادرة" مقابل الدعم العسكري.

الخلاصة

تبنت إدارة ترامب نموذجاً استراتيجياً للهيمنة الأمريكية قائماً على السياسة الإكراهية الانتقائية القائمة على الموارد، التي توظف القوة العسكرية والضغط الاقتصادي والدبلوماسي لضمان السيطرة على الموارد الحيوية، مع تقليل الالتزامات المباشرة وتركيز النفوذ على مناطق استراتيجية عالية العائد. يقوم هذا النموذج على ثلاثة محاور رئيسية: السيطرة على الموارد الحيوية، التركيز الإقليمي الانتقائي، وتعزيز القومية الاقتصادية الحمائية. وقد حوّل هذا النهج التدخل الخارجي إلى رافعة اقتصادية مباشرة، من خلال تأمين المعادن النادرة والموارد النفطية في مناطق مثل غرينلاند وأوكرانيا وفنزويلا، واستغلال الحلفاء لتقاسم الأعباء الدفاعية والمالية، بما يعزّز المرونة ويقلّل الاعتماد على الميزانية الأمريكية المباشرة. كما أسهمت إعادة هيكلة الإدارة الفيدرالية وتوجيه الموارد نحو الصناعات الثقيلة مع تقليص الإنفاق الاجتماعي، في دعم الهيمنة الخارجية دون المساس بالاستقرار الداخلي، مع تحويل الموارد الأجنبية إلى أدوات لتعزيز الأمن القومي وتحقيق مكاسب استراتيجية مستدامة. وعليه، تعكس هذه المقاربة تحول السياسة الأمريكية من الالتزامات العالمية التقليدية نحو توظيف القوة والتحالفات الانتقائية بطريقة براغماتية، بما يحقق التفوق الدولي بأدنى تكلفة، ويحوّل النفوذ الإقليمي والموارد الحيوية إلى أدوات مستدامة لتعزيز القدرة الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة على المدى الطويل.

المصادر والمراجع

- الصينية:

1. ني فنغ، [التغيرات والثوابت في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي](#)، معهد الدراسات الأمريكية، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، تشيوشي، 16-1-2026.
2. [نظرة عالمية | وسائل الإعلام البريطانية: طمع ترامب في النفط الفنزويلي يشكل "إمبريالية الموارد"](#)، وكالة أنباء شينخوا، 26-12-2025.
3. كريستوفر فاندوم، [إذا أراد ترامب أن يكون عام 2026 عامًا للتعاون في مجال المعادن الحيوية، فعليه أن يتوقف عن الخطاب الإمبريالي بشأن غرينلاند](#)، تشاثام هاوس، 16-1-2026.
4. [في رسالة إلى الرئيس قيس سعيد ترامب يفرض رسوم جمركية على صادرات الجمهورية التونسية](#)، reddit، 7-7-2025

- الغربية:

5. [ترامب يضغط على إيران بفرض رسوم جمركية قد ترفع الأسعار في الولايات المتحدة](#)، أسوشيتد برس، بول وايزمان، 14-1-2026
6. [ترامب يعيد فرض "أقصى ضغط" على إيران ويهدف إلى خفض صادرات النفط إلى الصفر](#)، رويترز، 5-2-2025
7. [مع تهديدات ترامب بالتدخل العسكري في نيجيريا، تواجه نينوبو توازنا دقيقا](#)، أتلانتيك كاونسيل، أوهيماي أمايز، 5-11-2025
8. [الحافة التقنية: دليل حي للعبة التكنولوجيا الأمريكية طويلة الأمد](#)، csis، 20-1-2026
9. [العمليات العسكرية المستمرة حول فنزويلا تكلف 31 مليون دولار يوميا — 2.8 مليون دولار غير مخصصة في الميزانية](#)، csis، مارك ف. كانسيان وكريس ه. بارك، 20-1-2026
10. [غرينلاند، الأراضي النادرة، وأمن القطب الشمالي](#)، csis، ميريديث شوارتز وغراسلين باسكاران، 8-1-2026
11. 2026

- العربية:

12. [2025 عام السياسات الخارجية بجدارة](#)، صحيفة الرأي، أحمد الخزاعي، 14-1-2026
13. [العودة إلى السلطة: كيف ستشكل سياسات ترامب الخارجية مستقبل الصراعات الدولية؟](#) تاكيناكا هاروكاتا، اليابان بالعربي، 17-1-2025
14. [ترامب يعرض "إطار اتفاق" بشأن غرينلاند ويستبعد خيار القوة](#)، الجزيرة، 22-1-2026
15. [بتكلفة زهيدة.. هكذا حقق ترامب كل أهدافه بشأن غرينلاند](#)، سكاى نيوز، 22-1-2026